

القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٤٤٠ المعقودة في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة بشأن لبنان، وخاصة القرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ٤٢٥ و ٤٢٦ (١٩٧٨)، والقرار ٥٢٠ (١٩٨٢) والقرار ١٦٥٥ (٢٠٠٥)، وإلى بيانات رئيسه بشأن الحالة في لبنان، ولا سيما البيانات المؤرخة ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/21)، و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/36)، و ٤ أيار/مايو ٢٠٠٥ (S/PRST/2005/17)، و ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/3)،

وإذ يؤكّد من جديد دعمه القوي لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي ضمن حدوده المعترف بها دولياً؛

وإذ يلاحظ بشكل إيجابي إحراز تقدم هام آخر نحو التنفيذ التام لجميع أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، ولا سيما من خلال الحوار الوطني اللبناني، وإن يلاحظ أيضاً مع الأسف أن هناك أحكاماً أخرى من القرار ١٥٥٩ لا تزال دون تنفيذ كامل، وهي، حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، وبسط سلطة حكومة لبنان إلى جميع أراضيه، والاحترام الدقيق لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي، وإجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وفقاً لأحكام الدستور اللبناني، دون أي تدخل أو نفوذ أجنبي،

وإذ يلاحظ مع القلق النتيجة التي خلص إليها تقرير الأمين العام (S/2006/248) بحدوث عمليات لنقل الأسلحة إلى الأراضي اللبنانية لصالح الميليشيات خلال الأشهر الستة الماضية،

وإذ يعرب عن تأييده التام للحوار الوطني اللبناني وإذ يشيد بجميع الأطراف اللبنانية لحسن تصرفها ولتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في هذا السياق بشأن مسائل هامة،



وقد استمع إلى خطاب رئيس وزراء لبنان أمام مجلس الأمن في ٢١ نيسان/أبريل

٢٠٠٦ (S/PV.5417)،

- ١ - يرحب بالتقرير نصف السنوي الثالث للأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن والمؤرخ ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ عن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) (S/2006/248)؛
- ٢ - يكرر تأكيد دعوته للتنفيذ التام لجميع متطلبات القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)؛
- ٣ - يكرر أيضا تأكيد دعوته إلى جميع الدول والأطراف المعنية المذكورة في التقرير، للتعاون تعاوننا تماما مع حكومة لبنان ومجلس الأمن والأمين العام لبلوغ هذا الهدف؛
- ٤ - يشجع بشدة حكومة سورية على الاستجابة بشكل إيجابي للطلب الذي قدمته حكومة لبنان تمشيا مع الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الحوار الوطني اللبناني، بتحديد حدودهما المشتركة، وخاصة في المناطق التي تعتبر فيها الحدود غير مؤكدة أو محل نزاع، وإقامة علاقات وتمثيل دبلوماسي كاملين، ويلاحظ أن من شأن هذه التدابير أن تشكل خطوة هامة نحو تأكيد سيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي وتحسين العلاقات بين البلدين، مما يساهم مساهمة إيجابية في تحقيق الاستقرار في المنطقة، ويحث الطرفين على بذل الجهود من خلال مزيد من الحوار الثنائي سعيا لبلوغ تلك الغاية، على أن يوضع في الاعتبار أن إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدول وإنشاء بعثات دبلوماسية دائمة أمران يحدثان بالاتفاق المتبادل؛
- ٥ - يثني على حكومة لبنان لاتخاذها إجراءات ضد عمليات نقل الأسلحة إلى الأراضي اللبنانية ويهيب بحكومة سورية أن تتخذ تدابير مماثلة لها؛
- ٦ - يرحب بالقرار الذي اتخذته الحوار الوطني اللبناني بترع سلاح الميليشيات الفلسطينية خارج المخيمات الفلسطينية خلال فترة ستة أشهر، ويعرب عن تأييده لتنفيذ هذا القرار ويدعو إلى بذل المزيد من الجهود لحل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها واستعادة سيطرة الحكومة اللبنانية الكاملة على جميع الأراضي اللبنانية؛
- ٧ - يؤكد من جديد دعمه للأمين العام ولبعوثه الخاص فيما يبذلانه من جهود وما يبديانه من تفان لتيسير تنفيذ جميع أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) والمساعدة على تنفيذها؛
- ٨ - يقرر إبقاء هذه المسألة قيد نظره.